

مبارك العجمي: لن نسمح بإرهاق جيب المواطن

«الداخلية والدفاع» تعترض على زيادة المخالفات المرورية وتناقش تعديلات قانون الانتخاب الأربعاء المقبل



القيادات الأمنية خلال اجتماع اللجنة



مبارك العجمي متحدثا



بدر الحميدي ومحمد الرجحي ومبارك العجمي خلال اجتماع اللجنة

العجمي إنه لن يسمح بوقوع الظلم على العسكريين في وزارة الداخلية، مطالبا بدخولهم من دون استثناء أو تمييز وبأسرع وقت ممكن.

وأضاف ان اللجنة ناقشت في اجتماعها الأول تعديل بعض مواد قانون الإقامة الأجانب والتصويت عليها. وفي موضوع آخر، قال

تفاجأوا بكم الملفات والمواضيع الموجودة في اللجنة منذ المجلس السابق، مؤكدا عزم الأعضاء سرعة إنجاز هذه المواضيع لعرضها على المجلس والتصويت

مؤكدا عزم اللجنة التنسيق بينها للخروج بقانون عادل ومنصف للجميع وسرعة إنجاز القانون وعرضه في أول جلسة لمجلس الأمة. وأفاد أن أعضاء اللجنة

وأضاف أنه في نهاية الأسبوع الماضي وصل إلى اللجنة 7 اقتراحات بقانون في شأن تعديل قانون الانتخاب، وتم تحديد اجتماع يوم الأربعاء المقبل لمناقشتها،

بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة سجلت اعتراضها على اقتراح الحكومة زيادة قيمة المخالفات، مؤكدا أن اللجنة لن تسمح بإرهاق جيب المواطن أكثر من ذلك.

أحكام المرسوم بقانون رقم 67 لسنة 1967 في شأن المرور، بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية. وقال رئيس اللجنة النائب مبارك العجمي في تصريح

ماضي الهاجري ناقشت لجنة شؤون الداخلية والدفاع خلال اجتماعها أمس مشروعا بقانون في شأن تعديل بعض

استقبل ممثل مكتب التمثيل التجاري لتايبيه بالكويت أسامة الشاهين: مركز لغسيل الكلى في مدينة صباح الأحمد السكنية



أسامة الشاهين خلال استقباله كو - تينج تان

استقبل النائب أسامة الشاهين في مكتبه بمجلس الأمة أمس ممثل مكتب التمثيل التجاري لتايبيه في الكويت كو - تينج تان وبرفقته السكرتير الثالث في المكتب كوان تشو هوانغ. وتم خلال اللقاء بحث العلاقات بين البلدين، فيما أشاد الشاهين بالممارسة الديموقراطية والحريات الدينية في تايبيه.

المسافات الطويلة، ولتخفيف العبء عن مركز الدبوس لغسيل الكلى، ولراحة مرضى الغسيل الكلوي وكبار السن على وجه الخصوص، ولما كان المركز الصحي الجديد في مدينة صباح الأحمد السكنية كبير، وبه العديد من الغرف الفارغة، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: «افتتاح مركز لغسيل الكلى في مدينة صباح الأحمد السكنية - المركز الصحي الجديد، ونظرا لبعد المسافة وطول الطريق ولعدم قدرة المرضى وكبار السن على تحمل مشقة

والآن في طور الدراسة لهذا الأمر وتقديم التوصيات، مشيرا إلى أن هذه التوصيات سيتم تحويلها إلى اقتراحات بقوانين أو مشاريع بقوانين لأنه لا يمكن لدولة مثل الكويت تتحدث عن التنمية المستدامة و«كويت جديدة 2035» إلا بتطوير التعليم في جميع مراحله.

وذلك لأن التطبيق سيستقدم برامج المكالوريوس بينما التدريب تقدم برامج للمدارس المتوسطة والثانوية. وتساءل د.المطر عن سر وجود جامعة حكومية واحدة تأسست منذ عام 1966 مقابل 20 جامعة خاصة مطالبا بإنشاء جامعة حكومية تستوعب كليات «التطبيقي»، وأفاد بأن كلية التربية الأساسية في هيئة التطبيقية تضم أكثر من 25 ألف طالب وطالبة بينما جامعة الكويت فيها ما يقارب 40 ألف طالب وطالبة فقط. وكشف د.المطر عن أن اللجنة

«التعليمية»: لجنة للاهتمام بتعليم «ذوي الاحتياجات»

مدارس خاصة تهتم بهم، مؤكدا أن الدستور قد كفل التعليم وفقا لبرامج معروفة علميا. وأوضح د.المطر أنه تمت مناقشة إعلان هيئة التطبيقية الأخير الخاص بالابتعاث وتم طرح أسئلة عدة حول ما إذا كان الإعلان تم وفق متطلبات القسم العلمي وهل التخصصات المذكورة فيها احتياجات هذه الفئة، وكم عدد المتدربين في التطبيقية وكم عدد أعضاء هيئة التدريس من غير الكويتيين، لافتا إلى ضرورة الحصول على ردود واضحة بهذا الشأن. وأضاف أن اللجنة ناقشت موضوع عدم تطبيق فصل نشاط التعليم التطبيقية عن نشاط التدريب في هيئة التطبيقية، رغم صدور موافقات سابقة لأعضاء اللجنة التعليمية السابقة وإدارة الهيئة، وكذلك رابطة أعضاء التدريس، وكذلك هيئات أكاديمية عالمية مثل الأكاديمية الكندية. وبين أن الفصل بين النشاطين مهم جدا



د.محمد المطر متحدثا

مع هذه الجهات على ابلاغ وزير التربية عن تشكيل لجنة من هذه الجهات للاهتمام بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. واستغرب عدم استيعاب الحكومة لفئة مزدوجي الإعاقة ولا توفر لهم الدولة تعليما في

ناقشت لجنة التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس الاقتراح برغبة بشأن التوسع في دول الابتعاث وزيادة عدد الجامعات حسب قائمة الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم لكل من وزارة التعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. حضر الاجتماع ممثلون عن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ديوان الخدمة المدنية، الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، ورئيس رابطة أعضاء هيئة التدريس للتعليمية.

وقال رئيس اللجنة النائب د.محمد المطر، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن اللجنة ناقشت موضوع تعليم الطلبة ذوي الإعاقات البسيطة، موضحا الانتهاء إلى اتفاق مع الجهات الحاضرة على تشكيل لجنة من هذه الجهات للاهتمام بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

يوسف الغريب: مقابل مادي للموظف عن الإجازة الدورية



يوسف الغريب

قدم النائب يوسف الغريب اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة للقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الإجازات الدورية، يقضي بصرف مقابل مالي عن الإجازة الدورية التي لم يتمتع بها الموظف تعويضا له.

دائما على مصلحة الموظف الخاصة وبالتبعية المتمتع بإجازته. ومن هذا المنطلق يتضح لنا أن الأغلبية العظمى من موظفي الدولة في كافة الوزارات والجهات الحكومية غير مخبرين بشكل كامل في الاختيار توقبت ومدة إجازاتهم الدورية والتمتع بها بالشكل الكامل المعارف برقم (23 مكرر المادة الأولى): تضاف فقرة جديدة برقم (23 مكرر ب) إلى القانون المشار إليه نصها كالتالي:

المادة (23 مكرر ب): يحق للموظف الذي لم يستفد أو يتفقد من رصيد إجازته الدورية المبنية (بالفقرة السابقة من هذا القانون) في الأول من يناير من كل عام أن يتقدم بطلب لصرف بدل نقدي عن رصيد إجازته الدورية من العام السابق أو الأعوام التي سبقته محسوبة على أساس آخر راتب تقاضاه ويحدد الوزير المختص آلية وإجراءات الصرف.

مدة الإجازة وتوقيتها. وبالعودة إلى مبدأ أن الإجازة الدورية حق للموظف فيمكن لنا من خلال هذا القانون ترجمة هذا الحق عن طريق صرف مقابل مالي عن الإجازة الدورية التي لم يتمتع بها الموظف أو استحال عليه التمتع بها بالشكل الذي يراه هو مناسب له بسبب عدم موافقة جهة العمل على الإجازة الدورية عن ضمان سريان مبدأ أهمية المصلحة العامة عن الموظف في ظل هذه الظروف الاقتصادية إلى زيادة دخله المادي. وعليه اقترحنا هذا القانون رقمنا بإضافة فقرة جديدة تحمل رقم المادة (23 مكرر ب) ومن خلالها يحق للموظف الذي لم يستفد أو يتفقد من رصيد إجازته الدورية المبنية (بالفقرة 23 مكرر أ) في الأول من يناير من كل عام أن يتقدم بطلب لصرف بدل نقدي عن رصيد إجازته الدورية من العام السابق أو الأعوام التي سبقته محسوبة على أساس آخر راتب تقاضاه ويحدد الوزير المختص آلية وإجراءات الصرف. وأضافنا أيضا أنه وفي جميع الأحوال لا يسقط حق الموظف في المطالبة ببدل نقدي عن كافة رصيد إجازته الدورية من دون حد أقصى لها.

مقابل مادي للموظف عن الإجازة الدورية التي لم يتمتع بها الموظف تعويضا له. وفي جميع الأحوال لا يسقط حق الموظف في المطالبة ببدل نقدي عن كافة رصيد إجازته الدورية من دون حد أقصى لها.

مهند السايير يسأل عن تصريحات وزيرة الهجرة المصرية

التي اتخذتها وزارتك في هذا الاتجاه؟ 3- هل تم التنسيق مع وزارة الخارجية لإدخال الوافدين من الجنسية المصرية قبل بدء العمل بقرار منع دخول غير الكويتيين للكويت؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بصيغة الاتفاق وأسبابه وعدد الوافدين من الجنسية المصرية ممن تم تسهيل إجراءات دخولهم للبلاد.

1- هل تم استدعاء أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية المصرية لدى الكويت من قبل وزارة الخارجية للوقوف على الموضوع والتحقق على التصريحات المتكررة للوزيرة المذكورة التي تتعدى تجاوزا على السياسات الداخلية للكويت وتهديدا للأمن الصحي في البلاد؟ 2- هل يعتبر هذا النوع من التصريحات تجاوزا للأعراف الدبلوماسية، وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما الإجراءات

إجراءات سفر أكبر عدد ممن استوفوا الشروط إلى الكويت قبل منع الدخول، ولما كان تكرار مثل تلك التصريحات منذ بداية جائحة كورونا من قبل الوزيرة المذكورة تجاه السياسات الداخلية للكويت وباعتبار تلك التصريحات تمثل تجاوزا على القرارات التنظيمية للدولة في مواجهة الجائحة وتهديدا للمنظومة الطبية في الكويت من الإنهاك والإنهيار. على ضوء ما تقدم يرجى الافادة وتزويدنا بالاتي:



مهند السايير

وجه النائب مهند السايير سؤالا إلى وزير الخارجية الشيخ أحمد الناصر قال في مقدمته: نشرت صحيفة «القبس» المحلية في عددها الصادر بتاريخ 2021/2/4 تصريح نقتلا عن وزيرة شؤون المصريين في الخارج نبيلة مكرم تضمن في سياقه «وأشارت الوزيرة إلى أنه سيتم البدء في التوصل مع وزارة السياحة للتنسيق مع الشركات السياحية سواء لإنهاء